



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

د. بارق شبر*: ملاحظات حول توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعدلات نمو الاقتصاد العراقي في 2021 و 2022

1. الحيثيات

تداول الاعلام العراقي والعديد من مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي بيان وزارة المالية المؤرخ في 22 تشرين ثاني 2021 تحت عنوان " [العراق يحقق اعلى نمو اقتصادي بين دول الخليج العربي خلال عام 2021 حسب توقعات صندوق النقد الدولي](#) " ومفاده ان صندوق النقد الدولي اعرب عن تفاؤله "بتعافي الاقتصاد العراقي بعد سلسلة من الإصلاحات الجوهرية في بنية الاقتصاد المحلي والتي تبنتها الحكومة العراقية ووزارة المالية العام الماضي المتمثلة بالورقة البيضاء للإصلاح المالي والاقتصادي" ويتوقع ان يسجل الاقتصاد العراقي معدلات نمو متصاعدة هي الأعلى مقارنة مع دول المنطقة (الخليج العربي مصر والاردن). بيان وزارة المالية استند على تقرير صندوق النقد الدولي الموسوم " [آفاق الاقتصاد الدولي 2021](#) " الصادر في أكتوبر 2021 ويتوقع معدل نمو للاقتصاد العراقي لسنة 2021 بنسبة 3.6% بالمقارنة مع 2.8% للاقتصاد السعودي و 1.9% للاقتصاد القطري و 2.2% للاقتصاد الاماراتي و 0.9% للاقتصاد الكويتي. كما يتنبأ نفس التقرير بمعدل نمو للاقتصاد العراقي لسنة 2022 بمقدار 10.5%.

اما البنك الدولي فيقدر معدل نمو الاقتصاد العراقي لسنة 2021 بنحو 2.6% ويتنبأ بارتفاعه في 2022 الى 7.3% كما ورد في تقريره المعنون " [المرصد الاقتصادي للعراق](#) " الصادر في أكتوبر 2021. وفي الملخص التنفيذي باللغة العربية يعزو التقرير هذا التحسن في أداء الاقتصاد العراقي الى تغيرات العامل الخارجي (أسعار وعائدات النفط) بالدرجة الأولى والى تنفيذ بعض الإصلاحات التي وردت في الورقة البيضاء ومنها:

" [كما تعزز الانتعاش نتيجة بعض الإجراءات الحكومية التي استمرت في دفع إصلاحات الورقة البيضاء مما مكن من توفر محفز بسيط من خلال التحويلات العامة والبرامج التي تهدف الى زيادة القروض الممنوحة للشركات](#) " (الصفحة xiii من التقرير)

لقد اثار بيان وزارة المالية وتقرير البنك الدولي ردود افعال متباينة بين مجتمع الاقتصاديين وغيرهم من السياسيين الشعبيين منها المؤيدة لتوقعات الصندوق والبنك الدولي المتفائلة والمطالبة بتوسيع الانفاق الحكومي ليشمل شرائح اجتماعية محرومة ومنها المتحفظة والناقدة



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

والتي لا ترى نموًا حقيقيًا في القطاعات الإنتاجية وانما نموًا في عائدات الحكومة النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط خلال سنة 2021.

هذه الورقة تطرح وتناقش التساؤلات التالية:

1. كيف يتم قياس معدل النمو الاقتصادي وما مدى دقة التنبؤ بمستقبله؟
2. ولو افترضنا صحة التنبؤات لسنة 2021 و2022 فهل يعني هذا فعلا ان الاقتصاد العراقي سوف يستعيد عافيته من تداعيات جائحة كورونا الانكماشية في عام 2020؟
3. ماهي مصادر النمو بشكل عام وفي الاقتصاد النفطي بشكل خاص؟
4. ماهي الإصلاحات الجوهرية التي تم تنفيذها في العراق والتي تسببت في تحقيق النمو المتوقع لسنة 2021 و 2022 كما ورد في بيان وزارة المالية؟
5. ماهي الإشكالات في مقارنة معدلات النمو السنوية بين اقتصادات مختلفة؟

2. تعريف الناتج المحلي الاجمالي وطرق قياس معدل النمو

يعد الناتج المحلي الاجمالي GDP اهم مؤشر تعتمد عليه جميع دول العالم لقياس أداء اقتصادها الوطني السنوي ويتم احتسابه وفق منهجية الحسابات القومية National Accounts المتفق عليها دوليا. فمن ناحية التكوين يتم سنويا تقدير الإنتاج الإجمالي في الوحدات الاقتصادية وتطرح منها قيم مستلزومات الإنتاج (المدخلات) للحصول على القيمة المضافة Value Added في جميع القطاعات الانتاجية والخدمية وفق اسعار السوق الجارية في البلد المعين وبغض النظر عن جنسية الوحدات الانتاجية والخدمية (وطني واستثمار أجنبي مباشر). وعلى اساس ذلك يتم قياس الناتج القومي الاجمالي GNP والدخل القومي National Income بعد اجراء بعض الإضافات والطرح التي من غير الضروري تفصيلها وهي متخصصة بعض الشيء للقارئ غير الاقتصادي.

ويعتبر الدخل القومي من اهم متغيرات الاقتصاد الكلي لأغراض التحليل وتحديد توجهات السياسات الاقتصادية من خلال النظر اليه من جانب التوزيع على المساهمين في العملية الإنتاجية كدخل مالي هذه الوحدات (الأرباح) وتعويضات العاملين أي (الرواتب والأجور) في جميع القطاعات الاقتصادية خلال سنة القياس.

في معادلات الاقتصاد الكلي يرمز للدخل القومي بحرف (Y). وبما يخص استخدامه يتم تخصيصه للاستهلاك (C) وللاذخار (S) وفق المعادلة التالية:



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

$$Y = C + S \quad (1)$$

لتحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني ينبغي تخصيص الجزء الغير مستهلك منه لأغراض الاستثمار (I) وفق المعادلة التالية:

$$I = Y - C \quad (2)$$

ولتحقيق التوازن الاقتصادي تفترض النظرية الاقتصادية التطابق بين الادخار والاستثمار المتحققين EX-POST وفق المعادلة التالية:

$$I = S \quad (3)$$

ومن اجل الوصول الى قياس معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال سنة معينة فينبغي أولاً تعقيمه من عامل التضخم. ويتم ذلك من خلال تحويل قيمة الناتج بالأسعار الجارية في السنة الحالية الى الاسعار الثابتة في سنة محددة لتكون سنة الأساس. وهنا تبرز بعض الاشكاليات المنهجية في العملية بسبب الاختلاف في اختيار سنة الأساس. فعلى سبيل المثال، اتخذ الجهاز المركزي للإحصاء 2007 كسنة أساس للأسعار الثابتة، بينما [اختار البنك الدولي سنة 2015](#) وهي سنة أحدث ومن المرجح ان تحسن من دقة قياس معدل النمو. وبعد تحديد قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نصل الى قياس معدل النمو السنوي من خلال عملية حسابية بسيطة وهي نسبة الزيادة في الناتج للسنة الحالية عن السنة الماضية.

جدول رقم (1): الفروقات بين الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة

السنة	أسعار جارية ترليون دينار	معدل النمو (%)	أسعار ثابتة 2007 ترليون دينار	معدل النمو (%)
2019	278		223	
2020	199	-29%	188	-16%
*2021	251.7	27%	n.a	+2.6%

(*) إسقاط البنك الدولي

المصدر: [وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية](#)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

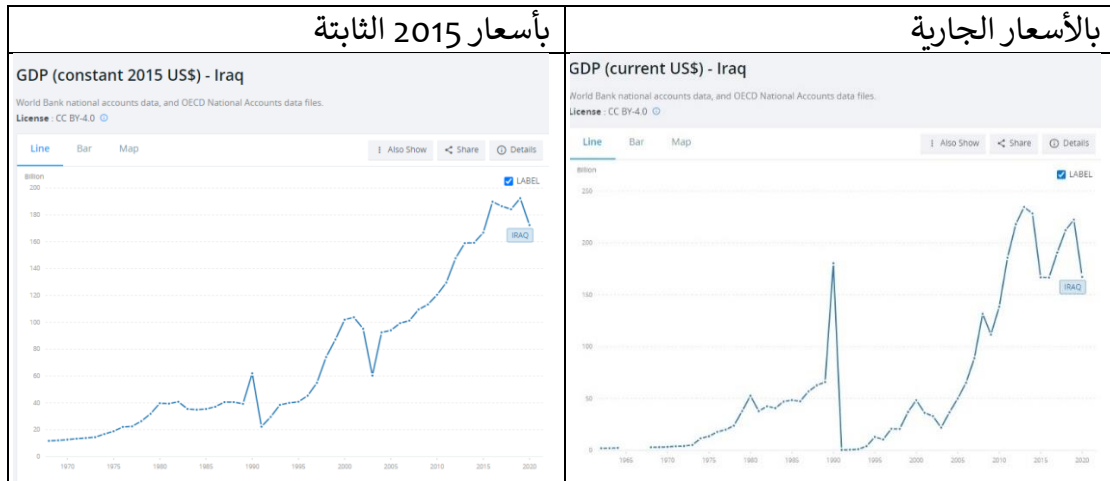
IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

يظهر من الجدول رقم (1) ان سنة 2020 شهدت انكماشًا كبيرًا في الاقتصاد العراقي ظهر واضحاً بمقياس الأسعار الجارية والأسعار الثابتة لسنة 2007 وفق الحسابات القومية لوزارة التخطيط العراقية. لقد تراجع أداء الاقتصاد العراقي بنسبة 29% بالأسعار الجارية وانخفض معدل النمو الحقيقي (أي المقاس بالأسعار الثابتة لسنة 2007) بنسبة 16% سالب. ومن الواضح ان سبب هذه الانتكاسة يكمن في الانخفاض الحاد للنتاج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي (المقيم بالأسعار الثابتة لسنة 2007) في هذه السنة بنسبة 13% مما يعني ان معدلات نمو الاقتصاد العراقي تتأثر بالعامل الخارجي، حيث لا يزال يشكل حجم الناتج المحلي الإجمالي النفطي مقاسا بالأسعار الثابتة لسنة 2007 ما يربو على 60% من مجمل النشاط الاقتصادي العراقي.

البنك الدولي يقيس معدل نمو الاقتصاد العراقي على أساس الأسعار الثابتة لسنة 2015 والشكل رقم (1) يوضح الفرق بين مسار كل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة خلال الفترة 1970-2020. ويظهر بوضوح التذبذب الشديد للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عكس وتيرة النمو الأكثر استقرارًا نسبيًا لمثيله المقاس بالأسعار الثابتة لسنة 2015 خلال الفترة ذاتها.

شكل رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الجارية وأسعار 2015 الثابتة



المصدر: موقع البنك الدولي



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

3. مصادر النمو الاقتصادي

النظريات الاقتصادية تميز بين جانب العرض وجانب الطلب كمصدر للنمو الاقتصادي. نظريات جانب العرض تركز على دور الادخار والاستثمار وضرورة تنشيطه لتحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة، في حين تركز نظريات جانب الطلب على ضرورة تحفيز الطلب الحكومي والخاص لتنشيط عجلة الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو إيجابية. في الاقتصادات المتقدمة مثل ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي عموماً والصين في السنوات الأخيرة يلعب الطلب الخارجي على الصناعات التصديرية في هذه البلدان دوراً مهماً في المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني. وفي أوقات الكساد تلجأ السياسة المالية إلى تنشيط الاقتصاد من خلال حزم لزيادة الإنفاق الحكومي لتعزيز الطلب الداخلي. كما تستعمل السياسة النقدية أدواتها من قبيل سعر الصرف لتحفيز الطلب الخارجي على صناعاتها التصديرية.

في الاقتصادات النفطية يوجد شبه اجماع بين الاقتصاديين على الدور الحاسم للإنفاق الحكومي في تحريك عجلة الاقتصاد والنمو. في القطاعات غير النفطية. ومن البديهي ان يكون مستوى الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري مقيداً بالعامل الخارجي وهو مستوى العائدات النفطية (كمية الإنتاج X سعر النفط الدولي). وهذا يعني ان نمو او انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يخضع الى تقلبات عائدات الدولة من النفط. [\(انظر د. علي مرزا: قضايا اقتصادية في العراق 2003-2020: الهيكل الإنتاجي، السياسات المتبعة والأزمات الحالية\)](#) الإشكالية الكبيرة في الاقتصادات النفطية هي ان ارتفاع العائدات النفطية ومعها الإنفاق الحكومي لا تؤدي الى تشغيل ملموس للطاقات الإنتاجية العاطلة ومن ثم توليد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص كما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة لضالة الطاقات العاطلة أصلاً (خارج قطاع الزراعة) ولضعفها في تلبية الطلب المحلي المتزايد ولذلك يتسرب الطلب الفعلي الجديد الى الخارج ليتم تلبية من خلال المزيد من استيرادات السلع والخدمات لسد الفجوة بين الطلب والعرض في الدول النفطية عموماً وفي العراق خصوصاً.

منذ 2003 وأرقام الاستيرادات في تزايد مطرد وكما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد الإقليمي- الشرق الأوسط وآسيا الوسطى-ابريل 2021، الملحق الإحصائي، جدول رقم 18). سجلت استيرادات العراق من السلع والخدمات في سنة 2018 أكثر من 85 مليار دولار وفي 2019 ارتفعت الى حوالي 93 مليار دولار وفي 2020 انخفضت الى حوالي 76 مليار دولار. ومن المثير للاهتمام انه وجدنا ارقاماً متناقضة واعلى بكثير من نفس المصدر. ورد في [آخر تقرير شهري وهو شهر 9 لسنة 2021 للصندوق عن بيانات ميزان المدفوعات العراقي لنفس السنوات 2018-2020](#) ان قيمة الاستيرادات السلعية والخدمية في 2018 بلغت 57 مليار دولار أي اقل من



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

التقرير الآخر بحوالي 28 مليار دولار. وفي 2019 حوالي 72 مليار دولار أي اقل بحوالي 21 مليار دولار وفي 2020 حوالي 55 مليار دولار أي اقل بحوالي 21 مليار دولار. إن سبب هذا التناقض غير معروف وسنحاول الكشف عنه في بحث خاص في المستقبل القريب.

بالرغم من هذا الاختلاف في بيانات التجارة الخارجية العراقية نرى ان مستويات استيرادات السلع والخدمات عالية نسبياً لاقتصادٍ نامٍ مثل العراق.

وكما أشرنا سابقاً يتم قياس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس الأسعار الثابتة، أي على أساس تغيير كميات الإنتاج من السلع والخدمات. وفي حالة العراق ينظر إلى إنتاج/تصدير النفط بمثابة العامل الحاسم في نمو أو انكماش معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي. إلا ان بعض المحللين الاقتصاديين ينظرون إلى مستويات أسعار النفط بأنها تمثل العامل الرئيسي المؤثر على معدلات نمو الاقتصاد العراقي. فعلى سبيل المثال، يرى أستاذ علم الاقتصاد في جامعة البصرة د. [نبيل المرسومي في موقعه على الفيسبوك](#) في 22 نوفمبر 2021 ان:

"لا قيمة اقتصادية فعلية لهذه الأرقام لأنها جاءت بالمقارنة مع سنة الأساس 2020 وهي سنة شاذة انخفض فيها معدل النمو في العراق وأصبح سالبا بنحو 9% بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط المرتبط بكوننا فضلا عن ان هذا النمو الذي يصفه صندوق النقد الدولي بأنه الأعلى بين دول الخليج العربي هو ليس نموا ذاتيا او نموا مخططا وانما هو نمو عابر بسبب ارتفاع أسعار النفط وهو متغير خارجي ليس لدينا القدرة على التحكم فيه"

ولو افترضنا جدلاً بأن معدلات النمو المتوقعة من صندوق النقد والبنك الدولي دقيقة فهذا، وبكل تأكيد، لا يعني ان الاقتصاد العراقي سوف يتعافى كليا من تداعيات كوفيد 19 في عام 2021 ولا في 2022 لان المستوى المتوقع للناتج المحلي الإجمالي في 2021 (حوالي 252 ترليون دينار) لا يزال تحت مستوى 2019 البالغ 278 ترليون دينار بالأسعار الجارية.

4. دور العامل الخارجي في نمو الاقتصاد العراقي

للتأكد من صحة الفرضية بأن العامل الخارجي يلعب الدور الحاسم في تحديد معدلات نمو الاقتصاد العراقي لابد من التعمق في تحليل الاتجاهات الكمية والسعرية لإنتاج وتصدير النفط العراقي إلى الأسواق الدولية. نفترض ان كمية الإنتاج النفطي المقيمة بمتوسط سعر تصدير النفط الدولي في سنة معينة تولد القيمة المضافة للقطاع النفطي والتي تتضمن تعويضات العاملين في القطاع النفطي ومستحقات شركات الخدمة النفطية الأجنبية وفائض العمليات (الريع النفطي).



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

ارقام الإنتاج كما مبين في الجدول رقم (2) تشير الى انخفاض الإنتاج وفق حصة أوبك من 4.512 مليون برميل/يوم في 2019 الى 3.953 مليون برميل/يوم في 2020، أي انخفاض بنسبة 12.4%. أما نسبة الانخفاض في الإنتاج الفعلي وفق مصادر خارج الأوبك تشير الى ان الانخفاض يبلغ 13.4%. من جانب اخر يقدر [البنك الدولي في تقريره الصادر في أكتوبر 2021](#) ان متوسط انتاج النفط في 2021 سوف يرتفع الى 4.120 برميل/يوم بالمقارنة مع 4.049 مليون برميل/يوم في 2020، أي بزيادة تبلغ 1.8% فقط.

جدول رقم (2): التغيير في كميات انتاج النفط العراقي خلال الفترة 2019-2021
(000 برميل/يوم)

2021	الربع الثاني 2021	الربع الأول 2021	2020	النصف الثاني 2020	الربع الثاني 2020	الربع الأول 2020	2019	
	3,958	3,857	3,953	3,804	3,592	4,462	4,512	حصة أوبك
4,120			4,049	3,817	4,127	4,560	4,678	فعلي

المصادر:

حصة أوبك: [تقرير أوبك الاحصائي لسنة 2021](#) OPEC: Annual Report 2020
الإنتاج الفعلي حسب مصادر ثانوية: لسنة 2019 و 2020 [تقرير أوبك لسنة 2020](#). وللسنة 2021 [تقرير البنك الدولي \(أكتوبر 2021\)](#)

ومن جانب اخر بلغ متوسط سعر بيع النفط العراقي في 2020 حوالي 38 دولار للبرميل ثم ارتفع خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2021 الى 67 دولار للبرميل [حسب بيانات شركة تسويق النفط \(سومو\)](#). لا نتوقع ان يرتفع المتوسط لكامل سنة 2021 الى أكثر من هذا المستوى. وهذا يعني ان متوسط سعر النفط سوف يرتفع مع نهاية السنة بنسبة 76% كحد أدنى عن السنة السابقة.

5. الناتج المحلي الإجمالي النفطي



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

يُعرّف الناتج المحلي الإجمالي النفطي بأنه المقياس لأداء القطاع النفطي في جميع مراحل من الاستكشاف إلى إنتاج النفط الخام والغاز وتصنيعه محلياً وتصديره ويعكس القيمة المضافة المتولدة من كل هذه الأنشطة ولا يجوز الخلط بينه وبين عائدات الدولة من تصدير النفط الخام.

جدول رقم (3): تطور الناتج المحلي الإجمالي النفطي العراقي خلال الفترة 2019-2021 (ترليون دينار)

معدل النمو	2021	معدل النمو	2020	2019	
%100	* 100.5	%47.6-	60.8	114.4	بالأسعار الجارية
** %9.8-	n.a.	%12.6-	116.3	133.0	بأسعار 2007 الثابتة

(*) اسقاط البنك الدولي. تقرير [المرصد الاقتصادي للعراق - 2021](#)
(**) معدل نمو سالب في النصف الأول من 2021 عن مستوى النصف الأول لسنة 2020 حسب بيانات وزارة التخطيط. ومن المتوقع ان ينخفض هذا الانكماش في النصف الثاني من 2021 ولكن نتوقع ان يبقى سالبا بالأسعار الثابتة لسنة 2007 بالرغم من نموه بنسبة 100% بالأسعار الجارية مما يشير الى خلل منهجي في الحسابات القومية.
المصدر: [وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية](#)

من الجدول رقم (3) تظهر بوضوح التقلبات الحادة في قيم الناتج المحلي الإجمالي النفطي المقيم بالأسعار الجارية، حيث انخفض في سنة 2020 بنسبة 47.6% عن مستوى 2019 ثم ارتفع بنسبة 100% في سنة 2021 عن مستوى السنة السابقة مما يعكس بوضوح تأثير تذبذب أسعار النفط الدولية في العامين 2020 و 2021. هذه التقلبات الحادة لا تعكس بالضرورة وبشكل وحيد التقلبات في كمية إنتاج النفط خلال الفترة ذاتها، حيث انخفضت كمية الإنتاج العراقي في سنة 2020 عن مستوى 2019 بنسبة تتراوح ما بين 12.4% و 13.4% فقط. اما الزيادة المتوقعة في كمية الإنتاج لسنة 2021 فسوف لن تزيد عن 2%.

ونستنتج من هذا التحليل الكمي وجود خلل منهجي في الحسابات القومية لوزارة التخطيط. فمن غير المعقول ان يرتفع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لسنة 2021 بالأسعار الجارية بنسبة 100% في حين ينخفض بالأسعار الثابتة بنسبة سالبة في النصف الأول بحوالي 10% بالمقارنة



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

مع النصف الأول لسنة 2020. وعلى هذا الأساس سيكون احتمال تحقيق معدل نمو حقيقي إيجابي في نهاية عام 2021 ضعيفاً حسب تقديراتنا. وهذا التباين الكبير بين معدل النمو الاسمي والحقيقي يثير الكثير من التساؤلات حول اختيار الجهاز المركزي للإحصاء سنة 2007 كأساس للأسعار الثابتة وليس سنة أحدث من ذلك كما هو متعارف عليه دولياً.

6. الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

جدول رقم (4): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 2019-2021

2021 نسبة مئوية	2020 نسبة مئوية	2019 نسبة مئوية	
*18.5	21.0-	11.4	وزارة التخطيط
** 2.0	20.2-	19.0	البنك الدولي

(*) تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء عن النصف الأول من 2021 بالمقارنة مع النصف الأول لسنة 2020
(**) اسقاط البنك الدولي عن كامل سنة 2021

المصادر:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية
تقرير البنك الدولي أكتوبر 2021

على مدى العقود الستة الماضية كان ولا يزال الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي متغير تابع للإنفاق الحكومي. في عام 2019 بلغت حصته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي 40% ولم تتجاوز أهميته النسبية عتبة الـ 50% خلال العقود الماضية باستثناء سنوات الحصار (1990-2003) لكونها سنوات شاذة.

يشمل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي القطاعات التالية:

- إنتاج السلع وهي المقالع، الزراعة، الصناعة التحويلية بما في ذلك مصافي النفط والصناعات البتروكيمياوية، الماء والكهرباء، البناء والتشييد.
- القطاعات التوزيعية وتشمل تجارة الجملة والمفرد، الفنادق والمطاعم، النقل والاتصالات، والخزن.
- القطاعات الخدمية وتتضمن البنوك والتأمين، ملكية دور السكن وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

كل القطاعات المذكورة أعلاه عدا الزراعة والصناعة التحويلية تنتج سلع وخدمات غير متاجر بها دولياً، أي غير قابلة للتصدير اصلاً. أما الإنتاج الزراعي والصناعي فهو قابل للمتاجرة به نظرياً ولكن لا يوجد فائض يعتد به للتصدير عملياً. وللتذكير، بلغت مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 (بالأسعار الثابتة لسنة 2007) بحدود 3.3% و 1.0% على التوالي.

يظهر من الجدول رقم (4) ان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في سنة 2019 سجل ما مقداره 11.4%. ومن المرجح ان هذا النمو جاء كنتيجة لزيادة الانفاق الحكومي من حوالي 80 ترليون دينار في سنة 2018 الى 118 ترليون دينار في 2019 ([بيانات الموازنة المفتوحة لوزارة المالية](#)). وفي سنة 2020 انخفض الانفاق الحكومي الفعلي الى 76 ترليون دينار وتسبب بانكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة سالب تتراوح بين 20-21%.

البيانات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء عن النصف الأول من سنة 2021 تشير الى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمقدار 21.4% عن مستوى النصف الأول من العام السابق على أساس الأسعار الثابتة لسنة 2007، بينما يتوقع البنك الدولي معدل نمو بنحو 2% عن كل السنة 2021 وعلى أساس الأسعار الثابتة لسنة 2015 وهو أقرب الى الواقع بتقديرنا. ونعلل ذلك بأرقام الانفاق الحكومي الفعلي في الأشهر العشرة الأولى من سنة 2021 والتي بلغت 76 ترليون دينار فقط منها 66 ترليون إنفاق جاري و 10 ترليون إنفاق استثماري وفق بيانات وزارة المالية لحسابات الدولة لشهر تشرين الأول 2021 المنشورة على [موقع وزارة المالية \(الموازنة المفتوحة\)](#). وبالمقابل تم تخصيص مبلغ 130 ترليون دينار لأجمالي الانفاق في قانون موازنة 2021. من الصعب التكهن بمستوى الانفاق الفعلي خلال الشهرين الأخيرين من هذه السنة، ولكن وعلى الأرجح ان يرتفع بوتيرة اعلى من الأشهر العشرة الأخيرة الذي سيسجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة في جميع الأحوال لربما تقع بحدود 5% الى 8%.

7. التباين في توقعات نمو الاقتصاد العراقي

كما أشرنا سابقاً يتوقع صندوق النقد الدولي وفق أحدث تقرير له بأن الاقتصاد العراقي سوف ينمو مع نهاية عام 2021 بنسبة 3,6%: تقرير "[آفاق الاقتصاد الدولي 2021](#)" الصادر في أكتوبر 2021 [وكما هو مبين على موقعه الخاص بالعراق أيضاً](#). وهذا يزيد بكثير عما ورد من توقعات في [تقريره السنوي حول المشاورات بموجب المادة 4 مع العراق والصادر في شباط 2021](#) وبواقع معدل النمو مقداره 1.2% فقط. ويزيد أيضاً عن معدل النمو المتوقع من الصندوق في تقريره المعنون "[آفاق الاقتصاد الإقليمي – النهوض من الجائحة : بناء مستقبل أفضل](#)" الصادر في



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

نيسان/ابريل من نفس السنة، حيث ورد وفي [الملحق الاحصائي](#) بأن معدل نمو الاقتصاد العراقي في هذه السنة سوف يسجل 1.1% فقط.

وفي تقرير نيسان (ابريل) وتشرين أول (أكتوبر) وردت أيضا توقعات نمو اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط في التقرير الأول وجميع دول العالم في التقرير الثاني، ومن بينها الدول التي أشار إليها بيان وزارة المالية للمقارنة مع معدلات نمو الاقتصاد العراقي. الجدول التالي يوضح الفروقات بين التقريرين في توقعات معدلات النمو لبعض دول المنطقة المختارة بما فيها الدول التي أشار إليها بيان وزارة المالية.

جدول رقم (5) معدلات النمو المتوقعة من صندوق النقد الدولي لاقتصادات دول مختارة في المنطقة

الدولة	تقرير نيسان (ابريل)	تقرير تشرين أول (أكتوبر)
العراق	1.1%	3.6%
إيران	2.5%	2.5%
الكويت	0.7%	0.9%
عمان	1.8%	2.5%
السعودية	2.9%	2.8%
قطر	2.4%	1.9%
الامارات	3.1%	2.2%
مصر	2.5%	3.3%
الأردن	2.0%	2.0%
ليبيا	131.0%	123%

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي المذكورة أعلاه والمشار إليها سابقا

من الواضح ان سبب الاختلاف في توقعات النمو خلال فترات قصيرة من هذه السنة يعود الى النموذج المستخدم من قبل الصندوق Macro Model والذي يعتمد على مدخلات سريعة التغير خلال فترات قصيرة المدى واهمها أسعار النفط الدولية والتي يبدو انها تعامل من قبل خبراء الصندوق بمثابة العامل الحاسم في التأثير على مسار الاقتصاد العراقي بجانب افتراضات عديدة أخرى تخص حجم الاستثمار ودالة الإنتاج Production Function. وكذلك معامل



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

رأس المال Capital Output Ratio غير متوفرة كبيانات رسمية. ومن المثير للاهتمام ان الصندوق يرفض اطلاع الجهات العراقية الرسمية على آليات عمل وفرضيات هذا النموذج.

ومن المثير للاهتمام أيضًا ان التفاوت في توقعات نمو الاقتصاد العراقي لسنة 2021 لا يقتصر على صندوق النقد الدولي وانما يشمل توقعات مؤسسات اقتصادية وطنية ودولية أخرى. ومن البيانات الاولية للجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية والمنشورة على موقعه يظهر ان معدل النمو المتوقع في النصف الأول من 2021 قد بلغ 3.2%. ومن المرجح ان ينسحب هذا المعدل على كامل السنة بافتراض استقرار أسعار النفط على المستويات الحالية. اما البنك الدولي فيتوقع ان يبلغ معدل النمو لنفس السنة بحدود 2.6%. في السيناريو البديل وبافتراض متوسط سعر نفط بمقدار 65 دولار للبرميل تتوقع منظمة الاسكوا تحقيق معدل نمو للاقتصاد العراقي بنسبة 5.5%

جدول رقم (6) تفاوت معدل نمو الاقتصاد العراقي وفق توقعات المؤسسات المختلفة

المؤسسة	توقعات معدل نمو الاقتصاد العراقي 2021
الجهاز المركزي للإحصاء (وزارة التخطيط)	3.2%
صندوق النقد الدولي	3.6%
البنك الدولي *	2.6%
منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة **	5.5%

المصادر:

(*) البنك الدولي: تقرير [Iraq Economic Update October 2021](#)

(**) تقرير منظم الاسكوا: "[وقائع وآفاق في المنطقة العربية – مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2020-2021](#)"

وهنا أيضا يعود هذا التفاوت الى اختلاف النماذج الرياضية المستخدمة من قبل كل مؤسسة واختلاف الفرضيات التي بني عليها التنبؤ.



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

8. اشكالية مقارنة معدلات النمو الاقتصادي بين دول مختلفة

في العادة يتم مقارنة نصيب الفرد من الدخل الوطني بين دول العالم المختلفة وعلى نحو ادق وفق منهج القوة الشرائية بالدولار Purchasing power parity (PPP) للتعرف على مستويات المعيشة والرفاهية المتحققة من أداء الاقتصاد الوطني. كما يمكن مقارنة معدلات النمو المركبة لاقتصادات مختلفة خلال فترات زمنية متوسطة وطويلة المدى (5 – 10 سنوات) للتعرف على سرعة نمو الاقتصاد في البلدان المختلفة.

اما مقارنة معدل نمو لسنة واحدة بين اقتصادات مختلفة الحجم والهيكل فيثير تساؤلات عديدة واولها عن الهدف منها وإمكانية سوء تفسيرها. بيان وزارة المالية المشار اليه في البداية بأن العراق يحقق اعلى معدل نمو اقتصادي بين دول الخليج العربي خلال عام 2021 قد يوجي للقارئ غير المتخصص بأن الاقتصاد العراقي أكبر او متفوق في ادائه على مثيلاته في دول الخليج وغيرها من دول المنطقة. وهذا بطبيعة الحال غير صحيح، لأنه وفق هذا القياس يمكن الاستنتاج بأن الاقتصاد الليبي الذي يتوقع ان يسجل معدل نمو في سنة 2021 بمقدار 123.2% انه متفوق على العراق وكل دول الخليج والمنطقة (جدول رقم 7)

وفق بيانات صندوق النقد الدولي كان الاقتصاد العراقي والاقتصاد الليبي الأكثر انكماشاً من بين الدول النفطية في المنطقة في سنة 2020، بمعنى ان الأداء لهذه السنة انخفض عن مستوى السنة السابقة (2019) بمقدار 15.7% و 59.7% على التوالي. وهذا يشير الى الهشاشة العالية نسبيا لاقتصاد الدولتين بسبب اعتمادهما المفرط على صادرات النفط وتأثرهما بانخفاض أسعار النفط الدولية فضلا عن حالة عدم الاستقرار السياسي. وليس من الغريب ان يقود تحسن عائدات النفط الى ارتفاع معدل النمو في السنة التالية ليسجل الأعلى من بين الدول النفطية الأخرى ودول المنطقة غير النفطية.



أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

جدول رقم (7) مقارنات معدلات نمو الاقتصاد العراقي مع بعض دول المنطقة

معدل النمو 2021 (اسقاط)	معدل النمو 2020 (فعلي)	
الدول المصدرة للنفط		
3.6%	15.7-%	العراق
2.8%	4.1-%	السعودية
0.9%	8.9-%	الكويت
2.2%	6.1-%	الامارات
1.9%	3.6-%	قطر
123.2%	59.7-%	ليبيا
الدول المستوردة للنفط		
3.3%	3.6%	مصر
2.0%	1.6-%	الاردن
9.0%	1.8%	تركيا

المصدر: صندوق النقد الدولي. تقرير آفاق الاقتصاد الدولي، أكتوبر 2021

9. الخلاصة

لقد اتضح من خلال مراجعة وتحليل الأرقام الخاصة بأداء الاقتصاد العراقي ومعدلات النمو الفعلية والمتوقعة ان تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب خلال سنة 2021 بمقدار 3.6% لا يعني بالضرورة تعافي الاقتصاد العراقي من تأثيرات جائحة كورونا في سنة 2020. كما تبين أيضا ان هذا المعدل للنمو الذي يبدو عاليا جاء نتيجة حيلة حسابية وهي الانخفاض الكبير لمستوى السنة السابقة (2020) من جانب، وبسبب التحسن النسبي لمتغير خارجي وهو كميات وأسعار النفط التي يصدرها العراق لتلبية جزء من الطلب العالمي المتزايد من جانب اخر، أي ان مصدر النمو هو بالدرجة الأولى زيادة الربح النفطي وليس بسبب ارتفاع ملموس في القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية غير النفطية المنتجة للسلع المتاجر بها.



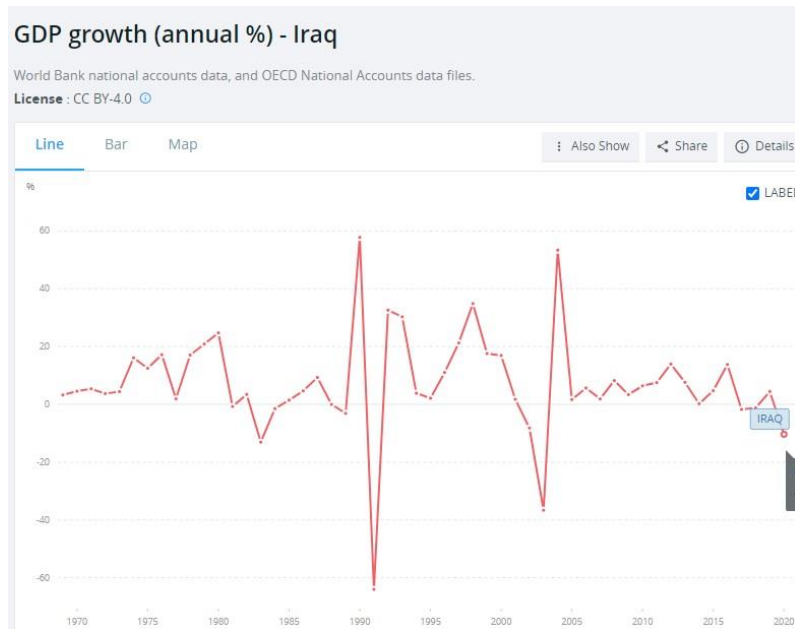
شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

الشكل التالي يبين تذبذب معدلات نمو الاقتصاد العراقي على مدى الخمسين عاما الماضية مما يؤكد على الطبيعة الريعانية للاقتصاد العراقي وتأثره الكبير بالتقلبات الحادة في أسواق النفط الدولية.

الشكل رقم (2): تذبذبات معدلات نمو الاقتصاد العراقي خلال الفترة 1970-2020



المصدر: [موقع البنك الدولي](#)

اما مقارنات معدل النمو السنوي للاقتصاد العراقي مع معدلات نمو اقتصادات أخرى لسنة منفردة فتبين انها ليس لها أي دلالة إحصائية تذكر وخصوصا بين اقتصادات مختلفة الهيكلية والحجم وفي سنوات غير اعتيادية. ولم نجد ما يشير الى ان هذه المقارنات تمت من قبل خبراء صندوق النقد الدولي.

ويبقى السؤال الكبير عن ماهية الإصلاحات الجوهرية في الاقتصاد العراقي والتي ذكرها بيان وزارة المالية من دون إجابة. في واقع الحال لم نرى تنفيذ أي إصلاحات جوهرية معلنة في الورقة البيضاء الا القليل واقتصرت على تغيير سعر صرف الدولار والذي اثار تدمراً شعبياً واسعاً وجدلا بين الاقتصاديين على توقيتته ومقداره. اما الإصلاحات المنشودة في المالية العامة وفي الجهاز



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في الاقتصاد الكلي

الإداري للدولة ومكافحة الفساد المستشري فلا تزال قائمة الانتظار حتى تشكيل الحكومة الجديدة.

أشكر كل من الزميل د. علي مرزا علي مراجعته الفنية لمسودة هذه الورقة وعلى ملاحظاته القيمة والزميل مصباح كمال علي مراجعته اللغوية ودعمه المتواصل لهيئة تحرير موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

(* مستشار وباحث اقتصادي دولي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

21 كانون اول / ديسمبر 2021

<http://iraqieconomists.net/ar/>